# مظاهر السّعي إلى التّخليد عند الخلفاء العبّاسيّين حتّى عام ٢٤٧هـ-٨٦١م (النّظر في مظالم الرّعيّة أنموذجًا)

# Manifestations of Strive for Immortalization among the Abbasid Caliphs until 247 AH - 861 AD (Considering the Grievances of the Parish as an Example)

**أ. د. عقيل عبدالله ياسين***

**م. م. مروة موسى علي***

**الملخّص:**

مثّل الجانب الإجتماعيّ أهميّة كبرى في رصد سياسة الخلفاء تجاه الرّعيّة لما يندرج فيه من قضايا مهمّة تمسّ الحياة العامّة، وقد أدرك الخلفاء العبّاسيّون – تخليدًا لذكراهم التّاريخيّ– أهميّة التّخليد الإجتماعيّ الّذي يمثل صورة من صور التّخليد لا تقل أهمّيّة عن غيرها من الصّور السّابقة، لما له من تماس مباشر مع الحياة العامة للنّاس. فالأفراد الّذين يقدّمون للمجتمع خدمات أكثر وأكبر، هم الّذين يُقدّر لهم البقاء على الصّعيد الإجتماعي لمدة أطول؛ إذ تبقى تلك الأعمال حديث العامة لوقت طويل مما يمهّد لها التّخليد على صفحات التّاريخ، ولا نغالي إذا ما قلنا إنّ الحكّام بمختلف عناوينهم من الملوك والخلفاء والسّلاطين والأمراء هم أشدّ النّاس تمسكًا بفكرة الخلود، وأكثرهم سعيًا لتخليد أسمائهم وذكراهم.

**الكلمات المفتاحيّة: التّخليد، الخلفاء، النّظر في المظالم، التّاريخ.**

## Abstract:

The social aspect represented great importance in monitoring the policy of the caliphs towards the parish because of the important issues affecting public life. The Abbasid caliphs realized - in commemoration of their historical memory - the importance of social immortalization, which represents a form of immortalization no less important than other previous images, because of its from direct contact with people's public life. Individuals who provide more and greater services to society are

*أستاذ محاضر، كلّيّة التّربية للعلوم الإنسانيّة/ جامعة واسط - العراق.

Email: AAaqeelabidllh@gmail.com

*باحثة دكتوراه، كلّيّة التّربية للعلوم الإنسانيّة/ جامعة واسط - العراق.

Email: marali@uowasit.edu.iq

the ones who are destined to remain on the social level for a longer period. These deeds remain the talk of the public for a long time, which paves the way for them to be immortalized on the pages of history. We are not exaggerating when we say that the rulers with their various titles, including kings, caliphs, sultans, and princes, are the people who adhere most closely to the idea of immortality, and the ones who most strive to immortalize their names and memories.

**Keywords: immortalization, caliphs, considering the grievances, history.**

## المقدّمة:

لقد مثَّل سعي الإنسان لتحصيل الخلود والبقاء الأبديّ هاجسًا فطريًّا عرفه البشر وسعوا إليه منذ بدء الخليقة، فالنّبيّ آدم(ع) أشار في السّياق وكما ورد في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى﴾ [سورة طه، الآية ١٢٠]، فمسألة الخلود غريزيّة جُبل عليها الإنسان، إذ أنّ الفناء والعدم أمر لا يستسيغه الفكر البشريّ، لذا حاول جاهدًا أن يقف حائلًا لمنع حدوث ذلك، رغم أنّ الموت حقيقة لا بدّ منها، واتخذت تلك المحاولات صورًا متنوعة وأشكالًا متعدّدة، كشفت في مدلولاتها عن الكثير من جوانب الشّخصيّة الإنسانيّة.

وبما أنّ الدّافع الفطريّ كان دافعًا لنمو ورقيّ فكرة التّخليد عند الإنسان. فالحياة تكون في نظر الأخير ذات نسق دائريّ يفضي كلّ جزء منه إلى الآخر، فالميلاد يعلن عن الموت، والموت يعلن عن الميلاد، إذ إنّ طبيعة فكرة الخلود منبثقة من طبيعة الحياة الّتي يعيشها الإنسان، فعندما يولد ينتظر – من دون أدنى شك – موته الحتميّ، ولكنَّه في نفس الوقت يحمل رسالة عليه أن يؤدّيها على أكمل وجه في حياته الدّنيويّة، فهناك تلازم جدليّ بين الحياة والموت، وتخليد ذكر الإنسان بعد زواله وفنائه بالموت، وبعد إدراك الإنسان حقيقة أنّ الخلود الجسديّ لا يمكن تحقيقه، وأنّ الخلود المعنويّ هو المتيسّر، والَّذي يكمن بتخليد ذكر الإنسان بأعماله وأفعاله على نحو السّلب والإيجاب.

ولقد سعينا في هذا البحث إلى تسليط الضّوء على جانب مهم من جوانب التّخليد متمثّلًا بالتّخليد الإجتماعيّ عند الخلفاء العبّاسيّين في العصر العبّاسيّ الأوّل وكان أهمّها، النّظر في مظالم الرّعيَّة. وضمَّ البحث مقدمة ومبحثين تطرّق الأوّل الحديث عن السّعي إلى التّخليد الإجتماعيّ عند الخلفاء العبّاسيّين (النّظر في مظالم الرّعيّة أنموذجًا)، وعالج الثّاني موقف

الفقهاء والوعّاظ من مظاهر السّعي إلى التّخليد في العصر العبّاسيّ (النّظر في مظالم الرّعيّة)، كما تمَّ تعزيز البحث بخاتمة تضمّنت أهم الاستنتاجات، وخُتِم البحث بقائمة احتوت على أهمّ المصادر والمراجع الّتي تمَّ الاعتماد عليها في إنجاز البحث.

## المبحث الأوّل: السّعي إلى التّخليد الإجتماعيّ عند الخلفاء العبّاسيّين (النّظر في مظالم الرّعيَّة):

ممّا لا شكّ أنّ إقامة العدل والقسط، وإزالة أي نوع من الظّلم والاضطهاد عن أفراد المجتمع من الأولويّات الّتي حرِص الإسلام وحكومته عليها لِما لها من أهمّيّة في تجسيد المبادئ الّتي دعا إليها المشرع الإسلامي في حكم الرّعيّة فضلًا عمّا تتركه من أثرٍ إيجابيّ في نفوس المجتمع، لذا ظهرت وظيفة النّظر في المظالم في الدّولة العربية الإسلاميّة منذ صدر الإسلام، وقد أدّت مهام متعدّدة، فإشتملت على جوانب قضائيّة، واجتماعيّة، وأخرى إداريّة، وقد سعت هذه المؤسّسة ذات الأهميّة الكبرى من خلال أداء مهامها إلى تحقيق الأهداف الّتي ترتكز على العدالة وإنصاف المظلوم (جاسم، ١٩٩٩، ص ٢٢١)، وإزالة الظّلم الواقع على المجتمع بصورة عامّة، والأفراد بشكلٍ خاصّ لا يترأسها إلّا ذوو الأقدار الجليلة والأخطار الكبيرة (القلقشندي، ١٩١٤، ص ٢٧٣).

وقد تنبّه الخلفاء العبّاسيّون إلى الدّور المهم الّذي تشغله وظيفة النّظر في المظالم, ودورها في تخليد ذكراهم, وكسب رعاياهم فسعوا إلى التّأكيد على التزامهم بإقامة العدالة الإجتماعيّة ولو كان بعضها على اساسٍ سياسيّ من خلال أداء مهام تلك الوظيفة، وقد صرّحوا بذلك في مناسبات عديدة، فهذا أوّل خلفاء بني العبّاس السّفاح يصرّح حين إعتلائه الحكم بأنّه ملتزم اتجاه مجتمعه بإحقاق العدالة، وإنصاف المظلوم، ورد المظالم، فيقول: "الحمد لله الّذي اصطفى الإسلام لنفسه دينًا، وكرّمه، وشرّفه، وعظّمه، واختاره لنا، وأيده بنا، وجعلنا أهله، وكهفه، والقوام به، والذّابين عنه، والنّاصرين له، وألزمنا كلمة التّقوى، وجعلنا أحقّ بها وأهلها، خصّنا برحم رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم – وقرابته، ووضعنا بالإسلام وأهله في الموضع الرّفيع، وأنزل بذلك على أهل الإسلام كتابًا يتلى عليهم" (ابن كثير،١٩٩٧، ص ٤٤).

ويخلّد لنا التّاريخ جملة من الإجراءات الّتي إتخذها العبّاسيّون في هذا المجال؛ فعند استلام السّفاح للحكم جلس لمظالم الرّعيّة، وأنصف جماعةً من النّاس تظلّموا إليه بشأن

منازلهم الَّتي أُخِذَت منهم لبناء هاشميّة الأنبار الَّتي اِتخذها السّفاح كمركز قيادة له، ولم يعطوا تعويضًا بأثمانها، فوقع في قصّتهم، وكتب: "هذا البناء أسّس على غير تقوى"، ثمّ أمر بدفع ثمن منازلهم إليهم (الأندلسي، ١٩٥٣، ص ٢١١).

كما يُخلّد لنا التّاريخ اِهتمام الخليفة المنصور بأمر النّظر في المظالم، واِعطائها الأولويّة في سياسته الاِجتماعيّة، فعيّن لذلك ولاة المظالم (التنوخي، ١٩٧٣، ص ٦٣ ؛ الأبشيهي، ١٩٩٨، ص ٥٥) لينظروا في قضايا الرّعيّة، ضمن صلاحيات محدّدة، فكانوا ينظرون في قضايا معيّنة، ويرفعون القضايا الخارجة عن صلاحيّاتهم – الَّتي تتضمّن أمورًا خطيرة قد تمسّ كيان الدّولة ومصلحتها – إلى الخليفة بشكلٍ مباشر، ليبتّ فيها بأمره، ويتّخذ القرار المناسب (الطّبري، ١٨٧٩، ص ٩٧؛ جاسم، ١٩٩٩، ص ١٠١).

وقد خلّد لنا المؤرّخون العديد من قصص المتظلّمين الَّتي عالجها المنصور، وردّ فيها الحقّ الى أهله، منها أنّ رجلًا شكا الى الخليفة المنصور ظُلم عامله، فكتب أبو جعفر إلى ذلك العامل: "اكفني أمره وإلّا كفيته أمرك (الثعالبي، ١٩٨٠، ص ٨٨)، كما وقع على قومٍ نزل بهم ظلمًا وحيفًا من والي مدينتهم، فشكوا إلى الخليفة ما حاق بهم، وتظلّموا اليه، فكتب في مظلمتهم: " كما تكونوا يولّى عليكم" (البيهقي، ١٩٧٠، ص ٥١).

ويُذكر أنّ المنصور لم يكتفِ بالجلوس للنّظر في المظالم بل تعداه إلى إجراءات أخرى، عمل من خلالها على إحاطته بشؤون العباد وأحوال الولاة والرّعيّة، فبثّ العيون والجواسيس في مختلف المناطق، فأخذوا يرفعون له التّقارير التّفصيليّة في سيرة عمّاله، وأحوال رعاياه، فاستقامت له الأمور، وتمكّن من فرض سيطرته على جميع الولايات التّابعة للدّولة الإسلاميّة (الأبشيهي، ١٩٩٨، ص ٩٤).

أمّا الخليفة المهديّ، فقد سعى إلى تخليد ذكراه في الجانب الاِجتماعيّ من خلال ما أظهره في سلوكه من العدل في معاملة الرّعيّة، فشاع ذلك وانتشر بينهم. فلُقّب لذلك براهب بني العبّاس لنسكه (ابن الكازروني، ١٩٧٠، ص ١١٩)، وقد بلغ اهتمام المهديّ بردّ المظالم درجة جعلته يتصدى شخصيًّا لذلك، فكان أوّل من جلس بنفسه للمظالم من خلفاء بني العبّاس، وقد خلّد لنا الماوردي ذلك الاهتمام، بقوله: " ثمّ جلس لها من خلفاء بني العبّاس جماعة، فكان أوّل من جلس لها المهديّ، ثمّ الهادي، ثمّ الرّشيد، ثمّ المأمون، فآخر من جلس لها المهتدي حتى عادت الأملاك إلى مستحقّيها" (الماوردي، ١٩٩٦، ص ٧٨).

ومن تلك القصص الَّتي خلّدت ذكر المهديّ العبّاسيّ في مجال رد المظالم هو رفعه ظلامة الإمام جعفر الصّادق (ع) الَّتي تظلّم بها للخليفة المنصور بخصوص ضيعته المعروفة بإسم (عين أبي زياد) والَّتي تعرّضت للأخذ من دون حقّ من قِبل والي المدينة (الطّبري، ١٨٧٩، ص ٦٠٣)، كما عمل المهديّ على إعادة اتخاذ بيت القصص الَّذي كان النّاس يلقون فيه رقاعهم الَّتي تذكر مظالمهم (القلقشندي، ١٩١٤، ص ١٤١).

وما يلفت النّظر في هذا العهد كثرة أصحاب المظالم، وقد حفلت المصادر التّاريخيّة بالعديد من الشّكاوي الَّتي إستجاب لها المهديّ فردّ الحقوق إلى أصحابها في عهده، (الطّبري، ١٨٧٩، ص ٧٥؛ انظر: جاسم، ١٩٩٩، ص ١١١)، وخصوصًا المتظلّمين من أهل الخراج، فأمر عمّاله بالتّخفيف عنهم وإنصافهم. وقيل في ذلك أنّه استبدل نظام المساحة في جباية المحاصيل بنظام المقاسمة بعد تذمّر المزارعين وأصحاب الأراضي من حساب قيمة الجباية على مساحة الأرض لا على أساس كميّة المحصول وقد خفّف هذا الإجراء كثيرًا عن كاهل المزارعين الَّذين كانوا ملزمين بدفع الجباية على نظام المساحة بصرف النّظر عن الظّروف المحيطة بناتج المحصول (الجهشياري، ١٩٨٨، ص ١٤٢).

وقد أصبحت مسألة النّظر في المظالم من المظاهر البارزة الَّتي ينبغي أن يتّصف بها الخليفة، والّتي من خلاله تتعرّف الرّعيّة على مدى عدالة الخليفة وحرصه على رعاية أبناء مجتمعه.

لذا يخلّد لنا التّاريخ أنّ موسى الهادي عندما إستلم العرش تأخّر عن الجلوس للمظالم ثلاثة أيام. فسارع وزراؤه ومستشاروه إلى حثّه على ضرورة الإسراع في النّظر في المظالم، حيث أُخبر أنّ العامّة لا يستقيم أمرها إنْ لم ينظرْ في مظاليمهم، فأمر الهادي بدخول المتظلّمين عليه أجمعهم، وفُتحت لهم الأبواب، ورُفعت السّتور، ودخل النّاس كافة، فلم يزل ينظر في قضاياهم حتّى الليل (الطّبري، ١٨٧٩، ص ٢١٥؛ ابن الكازروني، ١٩٧٠، ص ١٢٢).

أمّا الخليفة هارون الرّشيد، فقد خلّد لنا التّاريخ أنّه في بداية توليّه الحكم، خالف ما انتهجه أبوه المهديّ وأخوه الهادي فلم يتصدّى للجلوس إلى المظالم، بل أعطى وزراءه صلاحيّات إداريّة واسعة منها النّظر في المظالم (فوزي، ٢٠٠٣، ص ١٠)، فجلس البرامكة للمظالم كلّ من: يحيى وابنه جعفر، وكانت لهم توقيعات متميّزة في ردّ المظالم حتّى وصفت بأنّها كانت نماذج بلاغيّة رائعة يحتذي بها الكتّاب (الجهشياري، ١٩٨٨، ص ٢١١)، لكنّ القاضي أبا

يوسف تنبّه إلى ضرورة جلوس الخليفة بنفسه للنّظر في مظالم الرّعية، فلم يقبل بهذا الامر، ونصح الخليفة بالجلوس للمظالم بنفسه وجثّه على ذلك؛ ليعمّ العدل، ولا يتجرأ الظّالم على الظّلم (الأنصاري، ١٩٧٩، ص ١١١؛ الجهشياري، ١٩٨٨، ص ٢٢٦)، فجلس بعد ذلك للمظالم بنفسه، فخلّد لنا المؤرّخون جملة من التّوقيعات بيد الرّشيد منها، توقيعه على مظلمة قدّمت إليه، فكتب في جوابها: " لا يجاوز بك العدل، ولا يقصر بك دون الإنصاف" (الأندلسي، ١٩٥٣، ص ٢١٤)، كذلك إجابته بنفسه على مظلمة لموالي ال أبي بكر الصّديق (رض) مطالبين بتركة سلم الخاسر من أموال وأملاك قبضها هو، فأجابهم الخليفة قائلًا: "هذا خادمي وندیمي، والّذي خلّفه من مالي أنا أحقّ به" (الأصفهاني، ١٩٥٠، ص ٢٣٦).

ولم يكن عهد الأمين كسابقيه من الخلفاء العبّاسيّين لكثرة ما وقع من اضطرابات وفتن، وحروب بين الأخوين.

لذا لم يخلّد لنا التّاريخ شيئًا يُذْكَر بخصوص النّظر في المظالم، نعم، هناك إشارات – وان كانت نادرة – تدلّ على اهتمام الأمين بهذا الجانب، ومن ذلك كتابه لأخيه صالح لما تولّى الخلافة يدلّ على اهتمامه بالنّظر في مظالم الرّعيّة إذ كتب قائلًا: "واِعلم مَن قِبلك من الخاصّة والعامّة رأيي في استصلاحهم، وردّ مظالمهم، وتفقّد حالتهم، وأداء أرزاقهم وأعطياتهم عليهم، فإن شغب شاغب، أو نعر ناعر فأسطِ به سطوة تجعله نكالًا لما بين يديها وما خلفها وموعظة للمتقين" (الطبري، ١٨٧٩، ص ٣٦٨).

وفي عهد المأمون يخلّد لنا التّاريخ تطوّرًا نوعيًّا في مسألة النّظر في المظالم، فقد أظهر المأمون اهتمامًا واضحًا بالرّعيّة، فجلس للمظالم بنفسه ليكسب ودّ الرّعية؛ ليقفوا معه في نزاعه ضد أخيه الأمين (ابن خلدون، ١٩٨١، ص ٣١ ؛ الجهشياري، ١٩٨٨، ص ٢٧٨)، فضلًا عن كسبه لمن لهم شأن في الدّولة، كالعلويّين وأتباعهم، وخُلّدت له بعض المواقف بهذا الشّأن، فقد أرجع أرض فدك مرّةً أخرى لأهلها بعد أن صادرها الخلفاء العبّاسيّين السّابقين وبقيت على ذلك الحال حتّى صادرها المتوكّل من العلويّين، وتخليدًا لإجراء المأمون أنشد الشّاعر دعبل الخزاعي قائلاً:

" أصبح وجه الزّمان قد ضحكا * برد مأمون هاشمٍ فدكا " (ابن أبي الحديد، ١٩٦٢، ص ٢١٧؛ ياقوت الحموي، ١٩٧٧، ص ٢٣٩).

وقد نظر في مظلمة جماعة من أهل الاحواز رفعوها ضد عامل الخليفة فيها، فاستجاب لهم، فأمر بعزله عنهم (جاسم، ١٩٩٩، ص ١٢٤ ؛ ابن طيفور، ٢٠٠٩، ص ١٢٣).

أمّا من جاء بعد المأمون من الخلفاء فقد ضعف الاهتمام الشّخصيّ منهم بالنّظر في المظالم، فأعرضوا عن الجلوس للنّاس، فهذا المعتصم بالله قد تخلّى عن مهمّة النّظر في المظالم، وأوكل هذه المهمّة لوزرائه (الأصفهاني، ١٩٥٠، ص ٤٦٥؛ انظر: جاسم، ١٩٩٩، ص ١٣٢)، كذلك في عهد الخليفة الواثق الّذي أناط مهمّة النّظر في المظالم إلى القضاة (ابن الكازروني، ١٩٧٠، ص ١٤٣؛ المسعودي، ٢٠٠٥، ص ٤٧٨).

وسار المتوكّل العبّاسيّ إلى نهج سابقيه المعتصم والواثق في ترك التّصدّي مباشرة للنّظر في المظالم، فأوكل هذه المهمّة في بداية استلامه العرش لقضاته وعمّاله (الخطيب البغدادي، ٢٠٠٢، ص ٢٩٩)، لكنّه أدرك بعد مدّة، ضرورة التّصدّي الشّخصيّ لذلك بسبب إساءة أغلب رجالاته للسّلطة الممنوحة لهم، واستغلالهم للنّفوذ لمصالحهم الشّخصيّة؛ ويخلّد لنا التّاريخ جملة من الإجراءات الّتي إتخذها المتوكّل ليصحّح مساره في هذا المجال، ويتدارك بعض ما فاته، فعمد إلى عزل قاضي قضاة مِصر أبي بكر بن أبي اللّيث بسبب ظلمه وطغيانه على العامّة، وأمر بأن يُعاقب، ويُعزل، ويُضرب عشرين سوطًا يوميًّا كي يردّ الظّلامات لأهلها (اليعقوبي، ١٨٦٠، ص ٢٢١ ؛ الأصفهاني، ١٩٥٠، ص ٧٣).

فإنّ ما يمكن أن نخلص إليه ممّا تقدّم هو أنّ النّظر في المظالم في العصر العبّاسيّ الأوّل كان أحد أهم السّياسات الّتي انتهجها الخلفاء في مجال التّخليد الإِجتماعيّ الّذي ضمن لهم من جهة أخرى استمرار تواصلهم مع الرّعيّة، وكسب تأييدهم لهم.

## المبحث الثّاني: موقف الفقهاء والوعّاظ من مظاهر السّعي إلى التّخليد في العصر العبّاسيّ (النّظر في مظالم الرّعيّة):

لقد بادر الفقهاء والوعّاظ على التّنبيه والتّذكير بأهميّة وظيفة النّظر في المظالم وأثرها في الحياة العامّة للنّاس، فنجد أبا يوسف القاضي، يبدي نصحه لهارون الرّشيد، ويحثّه على العناية بمسألة النّظر في المظالم، قائلًا: "متى علم العمال والولاة أنّك تجلس للنّظر في أمر النّاس يومًا في السّنة وليس يومًا في الشّهر تناهوا بإذن الله عن الظّلم وأنصفوا من أنفسهم" (قدامة بن

جعفر، ١٩٨١، ص ٦٣)، من شروط النّاظر في المظالم قائلًا: "يجب أن يتقلّده رجل له دين وأمانة وفي خليقته عدل ورأفة " (المرجع نفسه، ص ٦٣).

وجاء الماوردي (ت: ٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م) ليميّز بين منصب القاضي ومنصب ناظر المظالم، ورجّح الثّاني في نفوذه وقوّته ومدى تأثيره، قائلًا: " والفرق بين نظر المظالم ونظر القضاة من عشرة أوجه، أحدها: أنّ لناظر المظالم من فضل الهيبة وقوّة اليد ما ليس للقضاة في كفّ الخصوم عن التّجاحد، ومنع الظّلمة من التّغالب والتّجاذب. والثّاني: أنّ نظر المظالم يخرج من ضيق الوجوب إلى سعة الجواز، فيكون النّاظر فيه أفسح مجالًا وأوسع مقالًا. والثّالث: أنّه يستعمل من فضل الإرهاب وكشف الأسباب بالأمارات الدّالة وشواهد الأحوال اللّائحة ما يضيق على الحكّام، فيصل به إلى ظهور الحقّ ومعرفة المبطل من المحقّ. والرّابع: أن يقابل من ظهر ظلمه بالتّأديب، ويأخذ من بان عدوانه بالتّقويم والتّهذيب. والخامس: أنّ له من التّأني في ترداد الخصوم عند اشتباه أمورهم واستبهام حقوقهم؛ ليمعن في الكشف عن أسبابهم وأحوالهم ما ليس للحكّام إذا سألهم أحد الخصمين فصل الحكم، فلا يسوغ أن يؤخّره الحاكم ويسوغ أن يؤخّره والي المظالم. والسّادس: أنّ له ردّ الخصوم إذا أعضلوا وساطة الأمناء؛ ليفصلوا التّنازع بينهم صلحًا عن تراض، وليس للقاضي ذلك إلّا عن رضا الخصمين بالرّدّ. والسّابع: أنْ يفسح في ملازمة الخصمين إذا وضحت أمارات التّجاحد، ويأذن في إلزام الكفالة فيما يسوغ فيه التّكفل؛ لينقاد الخصوم إلى التّناصف، ويعدلوا عن التّجاحد والتّكاذب. والثّامن: أنّه يسمع من شهادات المستورين ما يخرج عن عرف القضاة في شهادة المعدلين. والتّاسع: أنّه يجوز له إحلاف الشّهود عند إرتيابه بهم إذا بدلوا أيمانهم طوعًا، ويستكثر من عددهم ليزول عنه الشّك وينفي عنه الارتياب؛ وليس ذلك للحاكم. والعاشر: أنّه يجوز أن يبتدئ باستدعاء الشّهود، ويسألهم عمّا عندهم في تنازع الخصوم، وعادة القضاة تكليف المدّعي إحضار بيّنة ولا يسمعونها إلا بعد مسألته (الماوردي، ١٩٩٦، ص ١٣٨ – ١٣٩).

ولقد ساند رأي الماوردي حول هذه الوظيفة الأساسيّة في نظام الدّولة ما أورده ابن خلدون من وصف لطبيعتها، وأهميّتها، وموقعها المتميّز في الجهاز التّنفيذيّ للدّولة الإسلاميّة، قائلًا: " وقد كان الخلفاء من قبل يجعلون للقاضي النّظر في المظالم، وهي وظيفة ممتزجة من سطوة السّلطنة، ونصفة القضاء، وتحتاج إلى علوّ يد، وعظيم رهبة، تقمع الظّالم من الخصميْن، وتزجر المتعدّي، وكأنّه يمضي ما عجز القضاة أو غيرهم عن إمضائه، فيكون نظره في

البيّنات والتّقرير، واعتماد الأمارات والقرائن، وتأخير الحكم إلى استجلاء الحقّ، وحمل الخصميْن على الصّلح، واستحلاف الشّهود، وذلك أوسع من نظر القاضي" (ابن خلدون، ١٩٨١، ص ٢٧٦ – ٢٧٧).

ومن هنا نجد بأنّ الفقهاء والوعّاظ كان لهم اهتمامهم بمظاهر التّخليد في العصر العبّاسيّ وخصوصًا مظالم الرّعيّة كأحد جوانب النّظم السّياسيّة الّتي مرّت بها الدّولة العبّاسيّة وشكّلت أحد أهم المرتكزات الّتي أخبرتنا عن جانب مهمّ من نظام الحكم في العصر العبّاسيّ.

## الخاتمة:

تبيّن لنا من خلال البحث الآتي:

- أنّ مظاهر السّعي إلى التّخليد لم تقتصرْ على خلفاء معينين وإنّما شمل جميع الخلفاء العبّاسيّين خلال المدّة الزّمنيّة للبحث.
- أدرك الحكام والسّلاطين في مسيرتهم نحو تخليد أسمائهم وذكراهم أهميّة الجانب الاِجتماعيّ في توثيق أعمالهم وإنجازاتهم على مختلف الأصعدة السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة.
- بيّنت لنا المصادر التّاريخية أنّ النّظر في المظالم أحد أهمّ السّياسات الّتي انتهجها الخلفاء العبّاسيّين سعيًا إلى التّخليد الاِجتماعيّ، والّذي ضمِن لهم من جهةٍ أخرى استمرار تواصلهم مع الرّعيّة، وكسب تأييدهم لهم.

## قائمة المصادر والمراجع:


١. القرآن الكريم.

٢. الأبشيهي، شهاب الدين محمد بن أحمد. المستطرف في كل فن مستظرف. عالم الكتب. بيروت. ١٩٩٨م.

٣. الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد (ت٣٥٦هـ/٩٦٦م). الأغاني. دار الكتب المصريّة، القاهرة، ١٩٥٠م.

٤. الأندلسي، أحمد بن محمد بن عبد ربه (ت٣٢٨هـ/٩٤٠م). العقد الفريد، ط٣. تحقيق أحمد أمين وآخرون. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة. ١٩٥٣م.

٥. الأنصاري، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب. الخراج. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت. ١٩٧٩م.
٦. ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله. شرح نهج البلاغة، ج١٦. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية. مصر. ١٩٦٢م.
٧. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. تاريخ ابن خلدون. دار الفكر، ج١. بيروت. ١٩٨١م.
٨. ابن الكازروني، ظهير الدين علي بن محمد. مختصر التاريخ: من أول الزمان إلى منتهى دولة بني العباس. المؤسسة العامة للصحافة والطباعة. بغداد. ١٩٧٠م.
٩. ابن طيفور، أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر. بغداد. تحقيق إحسان ذنون الثامري. دار صادر للطباعة والنشر. بيروت. ٢٠٠٩م.
١٠. ابن كثير، أبو الفدا إسماعيل بن عمر القريشي الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ/ ١٣٧٢م). البداية والنهاية، ط١. دار إحياء التراث العربيّ. بيروت. ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
١١. البيهقي، إبراهيم بن محمد (ت نحو ٣٢٠ هـ/ ٩٣٢ م). المحاسن والمساوئ. دار صادر للطباعة والنشر. بيروت. ١٩٧٠م.
١٢. التنوخي، أبو علي المحسن بن علي (ت٣٨٤هـ/٩٩٤م). نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، ج ٦. تحقيق عبود الشالجي. مطابع دار صادر. بيروت. ١٩٧٣م.
١٣. الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن اسماعيل (ت٤٣٠هـ/١٠٣٧م). خاص الخاص. تحقيق عمر الأسعد. دار المسيرة. بيروت. ١٩٨٠م.
١٤. الجهشياري، محمد بن عبدوس (٣٣٠هـ/٩٤١م). الوزراء والكتاب. تقديم الدكتور حسن الزين. دار الفكر الحديث للطباعة والنشر. بيروت. ١٩٨٨م.
١٥. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ/١٠٧١م). تاريخ بغداد مدينة السلام. دار الكتاب العربي. بيروت. (د. ت).
١٦. الطبري، محمد بن جرير (ت٣١٠هـ/٩٢٢م). تاريخ الرسل والملوك المعروف بـ(تاريخ الطبري). تحقيق لجنة من العلماء. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت. (د. ت).
١٧. القلقشندي، الشيخ أبي العباس أحمد. صبح الأعشى، ج ٣. المطبعة الأميرية. القاهرة. ١٣٣٢هـ-١٩١٤م.
١٨. الماوردي، علي بن محمد حبيب. الأحكام السلطانية والولايات الدينية. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٩٩٦م.
١٩. المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت ٣٤٦ هـ/ ٩٥٧م). مروج الذهب ومعادن الجوهر ج٣. شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع بيروت. ٢٠٠٥م.

٢٠.اليعقوبي، أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب (ت بعد ٢٩٢هـ/٨٩٧م). تأريخ اليعقوبي. ليدن. ١٨٦٠م.

٢١.جاسم، عطا سلمان. النظر في المظالم في الدولة العربية الإسلامية. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت. ١٩٩٩م.

٢٢.فوزي، فاروق عمر. العباسيون الأوائل (الثورة- الدولة- المعارضة) ١٣٢-٢٤٧هـ/٧٤٩-٨٦١م. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. عمان. ٢٠٠٣م.

٢٣.قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧ هـ/ ٩٤٨م). الخراج وصناعة الكتابة. دار الرشيد للنشر. بغداد. ١٩٨١م.

٢٤.ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله. معجم البلدان. دار صادر. بيروت. ١٩٧٧م.